محاولة في زمن الانتداب لإعادة حكم الإمارة إلى لبنان

د. رياض غنام(*)

التطور التاريخي لنظام حكم الإمارة:

عرف لبنان منذ بداية تاريخه الحديث وفي خلال العهدين المعني والشهابي نظاماً سياسياً يقوم على هرمية مقاطعجية قاعدتها الاساسية الفلاحون العاملون في الأراضي الزراعية وسائر قطاعات القوى المنتجة باعتبارها النمط الحقيقي للانتاج، صعوداً في تراتبية لعمال وملتزمين ومشايخ مقاطعجيين وصولا إلى الأمير الحاكم جامع الميري وسائر الضرائب قبل تسليمها إلى الوالي العثماني المقيم في مركز الولاية.

شكل الأمير الحاكم رأس الهرم المقاطعجي في نظام عماده الأساسي الانتاج الزراعي، فكان يقوم بدور الوسيط بين السلطة المركزية في عاصمة السلطنة الآستانة عبر ولاتها في دمشق وعكا، والفلاحين العاملين في الأرض بهدف الحصول على «فائض الانتاج» أو الضريبة بمختلف أشكالها الريفية أو الحرفية. وقد استمر هذا النمط السياسي ـ الإقتصادي قائماً ومعمولا به حتى أواسط القرن التاسع عشر حيث شكلت فترة الحكم المصري لبلاد الشام عامة، والمقاطعات اللبنانية خاصة، نقلة نوعية في تقويض أركان الامارة وبدء مرحلة جديدة تحاكي في حدودها الدنيا بعض ما هو معمول به في النظم السياسية القائمة في الغرب.

استمر نظام الامارة يسير على وتيرة واحدة حتى قيام الحكم المصري في بلاد الشام ١٨٣٢ ـ ١٨٤٠. وما لبثت الإدارة المصرية أن أوجدت تبدلا نوعياً في مضمون هذا النظام، اعتبره بعضهم بداية لضربه ومقدمة لإلغائه، بهدف الانتقال إلى نظم إقتصادية إجتماعية أكثر تقدماً وعدالة، عبر ما أقدمت عليه حكومة محمد علي من حل للنظم المقاطعجية في بلاد الشام، وقيامها بجباية الضرائب الأميرية مباشرة بواسطة موظفين رسميين شكلوا بديلا عن

(*) مدير عام شؤون الجلسات واللجان في مجلس النواب.

المشايخ «والأعيان» المقاطعجيين وعمالهم وجباتهم الملتزمين[١].

ألغت السلطنة العثمانية الامارة الشهابية سنة ١٨٤١، وأقامت على أنقاضها نظام القائمقاميتين، وأسندت الإدارة المحلية الثنائية الى حاكمين وطنيين يعينهما والي صيدا العثماني. وبعد الحرب الأهلية التي نشبت سنة ١٨٤٥، وقدوم وزير خارجية السلطنة شكيب أفندي إلى بيروت أعاد تقسيم القائمقاميتين وجعل طريق بيروت ـ دمشق حدا فاصلا بينهما، وأقام مجلساً تمثيلياً في كل قائمقامية يتألف من الأعيان الأكثر جدارة من كل طائفة بحيث يكون لكل منها قاض ومستشار وهؤلاء القضاة والمستشارون ينتخبون ويعينون بمعرفة رؤساء وعقّال رؤساء طوائفهم[٢]. تناولت صلاحية كل من المجلسين أموراً مالية وقضائية، ففي الأمور المالية كان لكل مجلس صلاحية الاعتناء بوضع ويركو الجبل السنوية، وفي الأمور القضائية، فقد كان من مهامه رؤية الدعاوى والخلافات وفصلها والحكم بها. وكان كل قاضي ومستشار يستقل برؤية دعاوى أبناء مذهبه والحكم بها، وليس له أن يتدخل في المسائل الخارجة عن أبناء طائفته، أما إذا كان المدعي والمدعى عليه من طائفتين مختلفتين فعلى القائمقام أن يحيل الدعوى إلى قاضيّ الفريقين المتنازعين ومستشاريهما. كما أوكل إلى كل قائمقام (أي الحاكم) تنفيذ قرارات المجلس بعد التصديق عليها وختمها بخاتمه الخاص.

حفظت اجراءات شكيب أفندي أمن الجبل سنوات عديدة، لكن المشاكلة السياسية والاجتماعية ما لبثت ان إنفجرت في ربيع سنة ١٨٦٠ عبر حرب أهلية شملت مقاطعات القائمقاميتين وخصوصاً المناطق المختلطة. وأدى إنتقال الفتنة من الجبل إلى دمشق إلى تدخل أوروبي حيث بدأت رحلة طويلة من المفاوضات والإتصالات أدت إلى وضع النظام الأساسي لجبل لبنان فأعلن عنه في حزيران سنة ١٨٦١ بضمانة الدول الأوروبية الكبرى فرنسا وبريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا بالاضافة الى السلطنة العثمانية، وأطلق على العهد الجديد «عهد المتصرفية».

شكل النظام الجديد محاولة لدمج التنوع الطائفي القائم في المقاطعات اللبنانية في مجتمع متجانس تتعايش فيه المذاهب والطوائف جنباً إلى جنب، دون أن يؤول ذلك إلى انصهارها في بوتقة إجتماعية موحدة. وكان السبب في ذلك، النظام نفسه الذي أرسى في مواده القانونية مسألة التمثيل الطائفي في مجلس الإدارة والمحاكمة الكبير وطائفية الحاكم على الجبل، مؤكداً التوجه نفسه الذي ظهر في نظام القائمقاميتين، فكان أن رسخت قدم الطائفية في المعاملات والممارسات فاعتبر نظام المتصرفية صورة مشابهة لنظام القائمقاميتين، لكنها صورة منقحة ومتطورة تبرز فيها المعالم الأولى للدولة العصرية التي ارتسمت فيها بدايات الدولة اللبنانية، وتكوينها سياسياً وإجتماعياً وثقافياً. وقد ظلت الطائفية الداء المشترك المتنقل مع مرور الزمن من نظام إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى[٣].

(١) بولياك، أ. ن: الاقطاعية في مصر وسوريا ولبنان، نقله عن الانكليزية عاطف كرم، دار المكشوف، بيروت ١٩٤٨، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٢) المحررات السياسية والمفاوضات الدولية، فريد وفيليب الخازن، دار الرائد، بيروت، ط٢، ١٩٨٣، ج ١، ص ٢١٩ ـ ٢٢٢.

(٣) انظر كتابنا: المقاطعات اللبنانية في ظل حكم الامير بشير الشهابي الثاني ونظام القائمقاميتين ١٧٨٨ ـ ١٨٦١، دار بيسان، بيروت ١٩٩٨، ص ٣٩٢ و٣٩٤.

ومن الأمور الجديرة بالذكر أن أعضاء اللجنة الدولية الذين وضعوا نظام جبل لبنان، اختلفوا فيما بينهم على إختيار اللقب الذي سيطلق على حاكم لبنان. فلم يوافقوا على لقب أمير لأن ذلك يذكر بالامارة الشهابية وقبلها المعنية، ولم تعجبهم لفظة والٍ لأنهم كانوا يريدون بزعمهم أن يجعلوا الحاكم فوق الولاة العثمانيين، ولم يستحسنوا «لقب حاكم لتوهمهم أنه مبتذل لكثرة شيوعه واستعماله، ولم يروا لقب رئيس جمهورية موافقاً، لأنه من الألقاب التي لا توافق عليها السلطنة العثمانية»(٤).

بعد مداولات مستفيضة بين اعضاء اللجنة الدولية، والأخذ والرد طوال اسبوعين اقترح احدهم اطلاق عبارة Pléni Potentiaire الفرنسية التي ترجمها المؤرخون العرب الى لفظة متصرف، فوافق المجتمعون على الفكرة وأقروها لاعتقادهم أنها تفي بالمرام، واعترف فؤاد باشا مندوب السلطنة في اللجنة ورئيسها بما أقره الأعضاء «فلم يبد اعتراضاً وضحك منهم لإهتمامهم بمثل هذا الأمر التافه وإهمالهم ما هو أهم منه وأسمى»(٥).

أقر النظام الاساسي لجبل لبنان أن يكون الحاكم أو ما توافق على تسميته المتصرف، أن يكون مسيحياً عثمانياً ترشحه الصدارة العظمى للسلطنة، ويوافق عليه ممثلو الدول الاوروبية واضعة النظام، ويُصدر السلطان ارادة سنية بتعيينه لمدة خمس سنين قابلة للتجديد، ويمنحه رتبتي الوزارة والمشيرية (المارشالية) وهي من أعلى رتب الدولة العثمانية الادارية والعسكرية، الأمر الذي يخوله مراجعة الباب العالي مباشرة دون المرور بالوزارات، والحؤول دون العزل والنقل والمواخذة على أنواعها. كما أسندت إليه صلاحيات واسعة فكان مستقلا استقلالا داخلياً في إدارة الشؤون، وجباية الضرائب، وحفظ الامن، وجمع السلاح، وتعيين القضاة والموظفين وعزلهم، وتنفيذ الاحكام القضائية باستثناء عقوبة الاعدام التي كانت تتوقف على صدور ارادة سنية بشأنها مقترنة بموافقة محكمة التمييز العليا في الآستانة، كما منح القضاة بعد حين حصانة تحول دون عزلهم أو اتخاذ أي تدبير تأديبي بحقهم(٦).

صدور الدستور اللبناني وإعلان الجمهورية:

بانتهاء الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٨، كانت فكرة توسيع لبنان الصغير ليصبح كبيراً قد اختمرت لدى الكثير من المنظرين والمفكرين للكيانية اللبنانية، متخذين من الخريطة التي وضعها الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال دي بوفور دوتبول، بالاستناد الى الضرورات الاستعمارية التي رافقت حملة سنة ١٨٦٠ على جبل لبنان، بهدف وقف الحرب الاهلية، وإعادة تنظيم الجبل اللبناني، مبرراً لتوسيع هذا البلد وإعطائه البعد الاقتصادي والسند التاريخي. وبعد تشكيل ثلاثة وفود لبنانية تم ارسالها الى مؤتمر الصلح المنعقد في باريس بين سنتي ١٩١٩ و١٩٢٠، بدعم من وزارة الخارجية الفرنسية وبعد سقوط المملكة العربية الدستورية بزعامة الامير فيصل ابن الشريف حسين شريف مكة، وهزيمة جيشه في ميسلون، امام القوات الفرنسية المحتلة، اعلن الجنرال غورو

(٤) لحد خاطر، عهد المتصرفين في لبنان ١٨٦١ ـ ١٩١٨، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٦٧، ص ١١.
(٥) المرجع السابق عينه، ص ١٢.
(٦) المرجع السابق عينه، ص ١٣.

قيام دولة لبنان الكبير في الاول من أيلول سنة ١٩٢٠، بعد أن ضم إلى اراضي متصرفية جبل لبنان أقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا ومناطق عكار والمنية والضنية، وسنجق صيدا ما عدا التابع منه لفلسطين، والمدن الساحلية وأبرزها بيروت وطرابلس وصيدا وصورة[٧].

وعملاً بصك الانتداب الفرنسي الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ التزمت فرنسا نفسها بوضع دستور لكل من سوريا ولبنان، في مدة ثلاث سنوات، وامام ضغط الثورة السورية الكبرى بين عامي ١٩٢٥ و١٩٢٦، اعلن المفوض السامي الفرنسي هنري دي جوفنيل الدستور اللبناني في ٢٣ ايار سنة ١٩٢٦، في حين ان دستور سوريا لم يصدر الا سنة ١٩٣٠ بسبب تشابك المشكلة الدستورية بالقضية الوطنية، وتحقيق وحدة الاقطار السورية، واستقلالها عبر التخلص من قيود الانتداب الفرنسي وجلاء الجيوش الاجنبية عن الاراضي السورية[٨].

بعد اعلان الدستور، ووضعه موضع التنفيذ، عين المفوض السامي اعضاء مجلس الشيوخ، وكان عددهم آنذاك ستة عشر عضواً. وفي صبيحة ٢٦ ايار التأم مجلس الشيوخ مع المجلس التمثيلي الذي كان قائماً، واصبحت تسميته مجلس النواب ليشكلا معاً مجمعاً نيابياً، وانتخب بوحي من المفوضية العليا شارل دباس من طائفة الروم الارثوذكس، أول رئيس للجمهورية اللبنانية، بأكثرية اربعة واربعين صوتاً من اصل خمسة واربعين[٩]، وذلك كي لا يشكل انتخاب ماروني للرئاسة تحدياً سافراً للمسلمين، ولاقناع الارثوذكس بالرجوع عن موقفهم السلبي تجاه الحماية الفرنسية[١٠]. كما تشكلت اول حكومة دستورية في ٢٩ ايار من سبعة اعضاء وكانت برئاسة ابن دير القمر اوغست باشا اديب.

لم يستقر الوضع السياسي في لبنان، اذ بدأت المسيرة النيابية تتعثر بسبب سيطرة التيارات الشعبية على الشارع اللبناني، بتأثير الحركة الوطنية الوحدوية المتنامية في مناطق الارياف والمدن الساحلية. وقد عكس المجلس النيابي القوى المتصارعة والتيارات المختلفة، ثم ما لبث ان دب الخلاف بين مجلسي الشيوخ والنواب، بسبب تأخر مجلس النواب في مناقشة الموازنة العامة والتصويت عليها، فضلاً عن حصر الدستور حق اقتراح القوانين بالمجلس النيابي دون مجلس الشيوخ[١١]، فكان ان تم تعديل الدستور في السنة التالية، فأُلغي مجلس الشيوخ، ودمج اعضاؤه بالمجلس النيابي الذي اصبح عدده آنذاك ستة واربعين عضواً. كما تناول التعديل الدستوري صلاحية رئيس الجمهورية التي اعتبرها الدستوري ادمون رباط انها جاءت لتوطيد السلطة الاجرائية وجعلها متفوقة بصلاحياتها الشاملة على سلطة البرلمان[١٢].

كانت الطائفة المارونية تنتظر ان يؤول اليها منصب رئاسة الجمهورية، وكان اول من اعترض على اختيار شارل دباس للرئاسة، البطريرك الماروني الياس الحايك الذي اعتبر أن

(٧) Recueil des actes administratifs du Haut commissariat, Arreté N. 318 p.p 132 - 134.
(٨) ادمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٠، ص ٣٤٥ وما يليها.
(٩) المرجع السابق عينه، ص ٣٦٦.
(١٠) اسكندر رياشي، قبل وبعد ١٩١٨ ـ ١٩٤١، مطابع دار الحياة ١٩٥٣، ص ٣٩.
(١١) شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الإنتداب الفرنسي ١٩١٨ ـ ١٩٤٦ بيروت، لا دار ١٩٩٥، ج١، ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩.
(١٢) ادمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، ص ٣٧٢.

الرئاسة الأولى هي حق للطائفة المارونية لأسباب عديدة في طليعتها تفوّق عدد الموارنة على سائر الطوائف الأخرى، وولاؤهم التاريخي للسياسة الفرنسية، واقترح نجيب باشا ملحمة ليكون أول رئيس للجمهورية، غير أن فرنسا أقنعته بأن خير من يتولى هذا المنصب في تلك المرحلة هو الأرثوذكسي شارل دباس. وقيل إنها وعدت البطريرك الحويك بتحقيق رغبة الموارنة عند انتهاء الفترة الرئاسية للدباس[١٣].

خلفيات إعادة النظر بالنظام الجمهوري:

عملاً باتفاقية سايكس بيكو نجحت كل من فرنسا وبريطانيا في فرض الانتداب على البلاد التي تم تقاسمها بين الدولتين. كما نجحت كل منهما في إقامة النظم السياسية التي تحاكي نظامها الذي تعتمده في بلادها. وكما رعت بريطانيا انسجاماً مع تقاليدها الملكية إقامة المشيخات والإمارات والملكيات في شرق الأردن ومنطقة الخليج ومصر والعراق، فأقامت على رأس كل دولة منها، شيخاً أو أميراً أو ملكاً. كذلك وانسجاماً مع تقاليدها الجمهورية، أقامت فرنسا نظاماً جمهورياً في كل من لبنان وسوريا. وقد ترافق إعلان الدستور وقيام النظام الجمهوري في كل من الدولتين بصعوبات بعضها يعود إلى مشكلات بنيوية تتعلق بالمسألة الوطنية كما كان الحال في سوريا، وبعضها يعود إلى خلافات في الممارسة السياسية، وصراعات بين مختلف القوى المكوّنة لنسيجها الإجتماعي، على خلفية طائفية، لم تقبل بخروج شخص الحاكم من الطائفة التي تعتبر أن الأولوية تعود لها في قيادة الحكم الجديد، كما كان الحال في لبنان.

وعلى الرغم من التعديل الدستوري الأول سنة ١٩٢٧، وتوسيع صلاحيات رئيس الجمهورية، وإلغاء مجلس الشيوخ، ودمج أعضائه بالمجلس النيابي، فقد تقاطعت مجموعة من العوامل السياسية والإجتماعية والإقتصادية بما في ذلك الخلفيات الدينية، لتطرح مسألة إعادة النظر بالنظام الجمهوري اللبناني، واستبداله بنظام آخر شبيه بالإمارة أو بنظام ملكي، ينصب على رأسه أمير وطني أو ملك أجنبي يقبل به المسلمون والمسيحيون، خصوصاً بعد تكبير لبنان سنة ١٩٢٠، وتقلص الفارق العددي بين المسيحيين والمسلمين لمصلحة هؤلاء الأخيرين. وسواء أكان طرح العودة إلى الإمارة، طرحاً جدياً أم مناورة سياسية أم دعاية، دبرها وأطلقها بعض المستغلين أو الطامحين كما سنرى لاحقاً، فأن هذا الحدث يبقى محطة سياسية تستأثر بتاريخ لبنان، وجديرة بالتوقف عندها، نظراً للدلالات الخاصة بها، إذ لا يجوز إغفالها لسببين جديرين بالذكر: الأول يتعلق بالأمانة التاريخية إذ لا يجوز التغاضي عن حدث شغل اللبنانيين والعديد من رجال السياسة الذين عولوا الآمال الكبيرة على عودة الإمارة وشغلوا بالأمر لمدة أكثر من عشر سنوات. والثاني لأنه يمثّل جانباً من جوانب الفكر السياسي[١٤] الذي كان يشغل ليس فقط اللبنانيين وإنما يشغل المنطقة برمتها من مصر إلى العراق إلى الأردن وحتى إلى سوريا حيث شغلت الرأي العام السوري بعض الأفكار الأكثر جدية لإقامة نظام ملكي على غرار

(١٣) فؤاد الخوري، النيابة في لبنان، نشوؤها، أطوارها، آثارها، اعلامها، طبعة ١٩٨٠، لا دار، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.
(١٤) شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الإنتداب الفرنسي، ج٣، ص ٦٠٣ ـ ٦٠٤.

المملكة العربية الدستورية التي أنشأها الأمير فيصل في سوريا وانتهت على يد الجنرال غورو في أعقاب معركة ميسلون في حزيران سنة ١٩٢٠.

جورج لطف الله بين الرئاسة والإمارة:

كانت مدة ولاية رئيس الجمهورية قبل تعديلها بموجب القانون الدستوري الصادر في الثامن من أيار سنة ١٩٢٩ تقتصر على ثلاث سنوات، ولا تجوز إعادة انتخابه مرة ثانية إلا بعد ثلاث سنوات لانقضاء مدة ولايته(١٥)، وما أن شارفت مدة شارل دباس على الإنتهاء، حتى بادر بعض السياسيين لطرح أنفسهم خلفاً للرئيس شارل دباس مستغلين حالة التخبّط السياسي للنظام الجمهوري الفضفاض على الكيان اللبناني، وفشله في تحقيق الرخاء والاستقرار وحسن الإدارة، الأمر الذي أثار البلبلة والتذمّر بين اللبنانيين، ودفع بعضهم للمطالبة بإصلاح جذري يتناول تغيير النظام الجمهوري، واستبداله بنظام آخر فيتسنى لهم تولي سدة الإمارة أو الملك بعد تعديل صيغة النظام الجمهوري وتحويله إلى نظام ملكي، فكان هذا الطرح منطلقاً لظاهرة قام بها الأمير جورج لطف الله متوسلاً الإغراءات المادية وسيلة الوصول الى هذه الغاية.

كان آل لطف الله قد هاجروا من لبنان واستقروا في مصر، وقد تمكن والد جورج حبيب من جمع ثروة كبيرة حيث ربط مصيره بمصير الخديوي عباس. وأثناء الثورة العربية الكبرى التي قادها الشريف حسين ضد العثمانيين سنة ١٩١٦، أنعم الشريف على آل لطف الله بلقب الإمارة تقديراً لاندفاعهم وسخائهم في نصرة القضايا القومية العربية، ولما كانوا يقدمونه من هدايا ثمينة وأموالاً طائلة وضعوها في خدمة مشروعه السياسي(١٦).

نشأت علاقة مصاهرة بين آل لطف الله وآل سرسق. إذ تزوج لطف الله من ابنة الثري نجيب سرسق، وكان لهذا الآخير ثروة طائلة، وقصور فخمة، لا زالت معروفة باسم حي السراسقة في بيروت، حيث كان مقر المفوض السامي الفرنسي. وكان مصدر هذه الثروة العمل في الأراضي الزراعية المصرية، وقد اشتراها السراسقة وطوروا انتاجها، فدرت عليهم أموالاً طائلة أصبحوا من خلالها من كبار أغنياء الشوام في مصر(١٧).

تنامت ثروة حبيب لطف الله وأولاده، وكانوا مصابين بمرض العظمة، فابتاع القصر التاريخي الجميل المدعو بقصر الجزيرة في ضواحي القاهرة، وجعله مقراً لسكناه، ومنزلاً لضيافة زائريه. وكان الخديوي اسماعيل حاكم مصر قد ابتنى هذا القصر بسرعة كبيرة وأموال طائلة لتنزل فيه زوجة الامبراطور نابوليون الثالث اوجيني عندما قدمت مصر مع العديد من ملوك اوروبا لتدشين افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩، وقد أراد الخديوي من ذلك ألا يتبدّل عليها شيء في قصر الجزيرة مما هو في قصر التويلري بباريس، حتى الفراش والشراشف والمرايا وأواني الزينة، وباقي مفروشات القصر(١٨).

(١٥) الدستور اللبناني، المادة ٤٩ قبل التعديلات التي طرأت عليها بدءاً من سنة ١٩٢٩.
(١٦) بشارة الخوري، **حقائق لبنانية**، الدار اللبنانية للنشر، بيروت ١٩٨٣، ج١، ص ١٦٢.
(١٧) مسعود ضاهر، **الهجرة اللبنانية إلى مصر «هجرة الشوام»**، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، بيروت ١٩٨٦ ص٤١٢.
(١٨) اسكندر رياشي، **قبل وبعد**، ص ٧٣.

في فترة المتصرفية لم يكن أحد يتكلّم عن الملكية في لبنان باستثناء شخص واحد هو حبيب البستاني ابن عم النائب السابق إميل البستاني، وقد أنشأ حبيب حزباً سياسياً دعا من خلاله إلى إعادة الملكية إلى لبنان. وحيث إنه ليس لهذا الحزب من مناصرين فقد اقتصر على صاحبه كرئيس وكنائب رئيس وكأعضاء. كما كانت محاولة من الخديوي عباس بعد أن أخرجه الانكليز من مصر، فقدم سويسرا لاجئاً، ومنها حاول عن طريق الأموال التي عرضها ان يقيم ملكية في لبنان، لكن المحاولة اخفقت بسبب تردده وعدم تجاوب السياسيين مع عرض شراء العروش والاوطان[١٩].

بداية حلم لطف الله:

اعتاد جورج لطف الله في حياته وسمره أن يتحلّق حوله مجموعة من الصحافيين والسياسيين يتسامرون ويتبادلون الأنخاب ويتجاذبون أحاديث الساعة وفكاهات النوادر والأخبار. وفي مطلع سنة ١٩٢٩ اجتمع رهط من هؤلاء حول مائدة عامرة في قصر الأمير جورج في القاهرة، وكانت مدة ولاية الرئيس شارل دباس قد شارفت على الانتهاء، والكل يتساءل عمن سيخلفه في رئاسة الجمهورية. وكان لرئيس تحرير جريدة الأهرام أنطوان الجميل تساؤل «لماذا لا يتكلمون في بلادنا عن عرش وملك؟ فإنما كل أيامنا، عندنا عرش وإمارة». عندها لمعت عينا الأمير جورج، وظهرت على فمه ابتسامة عريضة، وقال: إذا كان هناك أحد في لبنان يتكلم عن عرش وإمارة، فأنا سأتكلم عنهما! وعندئذ انتهز المدعوون فرصة ما أثاره هذا الحديث عند الأمير من أطماع فراحوا يباحثونه فيه ويؤكدون له «امكان تحقيق تلك الأمنية، وانه الوحيد الذي يليق به العرش، وليس غيره أهل لأن يكون أميراً. ونُقل عن الأمير جورج تأكيده «طبعاً سأعمل مثل نابوليون الثالث: الرئاسة ستكون عندي طريق العرش»[٢٠].

لطف الله على خط الخارجية الفرنسية:

أدرك جورج لطف الله ان مفتاح الوصول إلى رئاسة الجمهورية يمرّ عبر وزارة الخارجية الفرنسية، عن طريق مفوضيتها السامية في بيروت. فقصد باريس حيث اتصل بالعديد من الشخصيات السياسية والاعلامية، مرشحاً نفسه لحكم لبنان، وقد ساعده بعضهم بمختلف الوسائل للوصول الى غايته، فكانوا يحضرون المآدب التكريمية والحفلات الدعائية التي كان يقيمها، ويقبلون منه الهدايا الثمينة التي يقدمها لهم ويسهلون له الاجتماع بالمسؤولين وزعماء الأحزاب، ويوعزون إلى صحفهم بأن تمتدحه أمام الرأي العام و«تهيئ له الجو لإجلاسه على سدة الإمارة أو على الأقل في رئاسة الجمهورية»[٢١].

تمكن جورج لطف الله بمساعدة بعض مؤيديه في وزارة الخارجية الفرنسية (الكي دورسيه) من الحصول على «كتاب توصية» يطلب فيه أمين سر الوزارة باسم وزراة الخارجية الفرنسية من المفوض السامي الفرنسي هنري بونسو، أن يساعد الأمير جورج لطف الله للوصول إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية، وقيل لاحقاً ان ذلك الكتاب لم يكن كتاباً رسمياً، بل كتاباً عليه خاتم أمانة سر الخارجية

(١٩) اسكندر رياشي، **قبل وبعد**، ص٧٢.
(٢٠) المصدر نفسه، ص٧٢ ـ ٧٤.
(٢١) توفيق وهبه، **لبنان في حبائل السياسة**، بيروت ١٩٥٣، ج١، ص٢٠ و٤٧، واسكندر رياشي، مصدر سابق، ص ٧٦.

الفرنسية، لذلك وصفه البعض بالكتاب المزور[٢٢].

انتقل جورج لطف الله من فرنسا إلى بيروت حاملاً كتاب التوصية، ونزل في قصر فخم بحي السراسقة في منطقة الأشرفية، وقد وصف الصحافي اسكندر رياشي بلاط المرشح الرئاسي بقوله: «فتح الأمير أبواب القصر على مصراعيها يدخله الناس بين سياجين من الخدم الزنوج، المرتدين الأثواب المزركشة ذات الألوان الصارخة، واتخذ له ديواناً في احدى غرف القصر، حيث وضع مقابل المكان الذي يجلس فيه الزائرون صندوقاً حديدياً عظيماً، يفتحه دوماً وبطريقة حاذقة عند المناسبات، فيشاهد زواره أكداساً من الذهب والجواهر، ليس لها مثيل حتى في أفلام السينما، فيسيل لعابهم وتضعف نزاهتهم... لقد كان كريماً... مع جميع الصحفيين الكبار في هذه البلاد فكانوا يجتمعون كل ليلة على مائدته الشهية ويعللونه بالآمال... وكنت أنا شخصيا [اسكندر رياشي] قد أعطيت الأمير ألقاباً كبيرة جديدة ومنها لقب مونسنيور، ولقب المونسنيور ـ سياسياً ـ يعطى فقط للأمراء المالكين، أو المنحدرين من أصل ملكي. وأذكر من هؤلاء الزملاء جبران التويني وخليل كسيب وجبرايل خباز وخير الدين الأحدب ومحمد اليافي، نحن وغيرنا»[٢٣].

لطف الله يحاول رشوة رئيس المجلس:

بعد أن تأمن لجورج لطف الله كتاب التوصية الذي استحصل عليه من وزارة الخارجية الفرنسية (الكي دورسيه) تركز عمله في بيروت باتجاه المفوضية السامية العليا وعلى رأسها المفوض الفرنسي هنري بونسو، ورئيس مجلس النواب اللبناني الشيخ محمد الجسر. وظل أمامه موافقة المفوض السامي الفرنسي لمساعدته، ومجلس النواب اللبناني عبر رئيسه الشيخ محمد الجسر.

كان المفوض السامي بونسو قد عرف بتزوير الكتاب فور تسلمه. لكنه لم يفصح عن الأمر محافظة منه على سمعة وزارة الخارجية بباريس، وقد أدرك أن الموظف الكبير الذي زوّر كتاب التوصية قد استغل سذاجة الأمير وأخذ المال منه وأعطاه ذلك الكتاب... مما هو سهل عمله على كل موظف فيها، يستطيع دخول مكتب سكرتير عام الوزارة. وقد ظل الأمير حتى الساعة الأخيرة لا يعرف ان الكتاب كان مزوراً، ولا أساس له في سياسة الخارجية الفرنسية ولهذا كان متعجباً جداً من موقف المفوض السامي ضده، ومتابعة مساعدة شارل دباس، وفي تبني إعادة انتخابه رئيساً للجمهورية اللبنانية[٢٤].

ما أن اقترب الاستحقاق الرئاسي، حتى قام جورج لطف الله بمبادرة جريئة لضمان تأييد رئيس المجلس النيابي الشيخ محمد الجسر، إذ حمّل الصحافي اسكندر رياشي وكان من ضمن فريق عمل الأمير، وسكرتيره جورج خوري، مبلغ ثلاثين ألف جنيه حملاها نقداً وعدّاً الى الشيخ الجسر، الذي رفضها رفضاً باتاً. ويعزو رياشي رفض الشيخ محمد الجسر قبول المال المعروض من قبل لطف الله، أولاً إلى نزاهته[٢٥] إذ كان وحده ما زال في هذه

(٢٢) عبد الله سعيد، الشيخ محمد الجسر من مجلس المبعوثان إلى رئاسات لبنان، دار النهار، ٢٠٠٥، ص١٨٠، أيضاً: اسكندر رياشي، ص٧٦.
(٢٣) اسكندر رياشي، قبل وبعد، ص٧٧ ـ ٧٨.
(٢٤) اسكندر رياشي، قبل وبعد، ص ٧٦.
(٢٥) المصدر السابق عينه، ص٧٨ ـ ٧٩.

الجمهورية السعيدة يؤمن بالنزاهة، والترفع عن المادة والعزوف عن جمع المال والترف، وكل ذلك ساعد في تعزيز دور الشيخ السياسي ومكانته الاجتماعية والبرلمانية[٢٦]، وثانياً لإيمانه بالمفوض السامي الذي كان قد طلب منه منع المجلس النيابي من انتخاب جورج لطف الله رئيساً، مع العمل لتأمين تجديد رئاسة شارل دباس[٢٧].

استغل أنصار جورج لطف الله الأزمة المالية والاقتصادية وفقر الناس فلجأوا الى تدبيج العرائض وارسالها إلى السلطات الرسمية وخصوصاً المجلس النيابي، وقد نقلت بأكياس الخيش حتى إلى منزل رئيسه الشيخ محمد، وعلى الرغم من الضغوطات السياسية والمالية والشعبوية، ورفضه ألوفه وإغراءاته، أرسل إليه اسكندر رياشي ليقنعه لا بتأييده، بل بالوقوف على الحياد في هذه المعركة. وقد روى الشيخ الجسر ذلك في مذكراته قائلاً: «ولقدلفظت المبالغ الجسيمة التي كان يعرضها عليّ لطف الله، وقد وصلت في المدة الأخيرة إلى أربعين ألف ليرة مصرية وذلك بواسطة الدكتور نقولا ربيز، ولفظت مثلها خمسة آلاف ليرة عثمانية ذهبية وذلك بواسطة الشيخ منير الملك. ورغم رضى أكثرية السياسيين والمتمولين والصحافيين بانتخاب لطف الله في ذلك الحين، فقد كنت أجاهد وأجادل المسلمين والنصارى من لزوم اتمام انتخاب شارل دباس لمدة ثلاث سنين آخرى»[٢٨]..

كانت عرائض المؤيدين وبرقيات المطالبين ترد الى مجلس النواب من مختلف الاشخاص والمناطق اللبنانية. ففي الجلسة التي عقدها مجلس النواب بتاريخ ٢٣ نيسان سنة ١٩٢٩، وفي معرض مداخلة رئيس المجلس محمد الجسر وعرضه على المجلس ما ورد من أوراق يقول: «في أثناء غياب المجلس أي في حال عدم اجتماع هيئتكم الموقرة تلقيت برقيتين، وكذلك مئة وستة وعشرين ظرفا ضمنها بعض عرائض من القرى والدساكر والبلدات يطلبون فيها ترشيح جورج لطف الله لرئاسة الجمهورية، فلم أتمكن من اطلاع المجلس عليها في حينها لأن اجتماعه الأخير كان بصفته هيأة انتخابية لا هيأة تشريعية، ولما كان لا بد من اطلاعكم عليها ضناً بأمانة الرئاسة، عرضتها عليكم اليوم»[٢٩].

ومما هو جدير بالذكر، ما ورد في عرائض هذه الجلسة، العريضة الموقعة من مختار بلدة عقنات محافظة صيدا (الجنوب) تتضمن احتجاج العديد من الاشخاص على وضع امضاءاتهم على عرائض تأييد جورج لطف الله[٣٠]. وكانت هذه العريضة مع سابقاتها قد وضعت بتاريخ يعود الى ما قبل ٢٧ آذار سنة ١٩٢٩ مما يؤكد على الحملة المنظمة التي قام بها لطف الله وفريق عمله الداعم له.

فشل مشروع لطف الله ومغادرته لبنان:

جاهد جورج لطف الله مستميتاً لتحقيق حلمه بالوصول الى سدة الرئاسة، ولم يسلّم باخفاقه إلا عندما اجتمع المجلس النيابي بتاريخ ٢٧ آذار سنة ١٩٢٩ أي قبل شهرين من انتهاء

(٢٦) عبد الله سعيد، الشيخ محمد الجسر، مرجع سبق ذكره، ص ١٨١ و٢١٣.
(٢٧) اسكندر رياشي، مصدر سبق ذكره، ص٧٩.
(٢٨) مذكرات الشيخ محمد الجسر، ص ٢ ـ ٣.
(٢٩) محاضر مجلس النواب، جلسة ٢٣ نيسان سنة ١٩٢٩.
(٣٠) المصدر السابق عينه، جلسة ٢٣ نيسان سنة ١٩٢٩ تحت عنوان العرائض الواردة إلى مجلس النواب بتاريخ ٢٧ آذار والمحولة إلى الوزارة.

ولاية الرئيس، وجدد انتخاب الدباس بأكثرية ٤٢ صوتاً، ووجدت ورقة بيضاء، وورقة واحدة باسم الشيخ محمد الجسر، وقيل آنذاك ان النائب البير قشوع وضعها في الصندوق تهكماً»[٣١].

كان تدخل المفوضية الفرنسية منسجماً مع توجهات الإدارة الفرنسية المركزية، فوقفت ضد انتخاب جورج لطف الله رئيساً للجمهورية، واعادت انتخاب شارل دباس رئيساً، وقد جاء موقف فرنسا منسجماً مع مصلحتها إذ عارضت وصول لطف الله بسبب علاقته الوثيقة بالأسرة الهاشمية وببريطانيا ولم يكن المفوض السامي يجهل حقيقة كتاب التوصية الذي حمله الأمير جورج، كونه صادراً عن وزارة الخارجية الفرنسية بصورة غير شرعية أو صحيحة[٣٢]. ثم ان الأمير كان يحمل الجنسية المصرية، في حين ان الدستور اللبناني يوجب ان يكون المرشح لرئاسة الجمهورية لبنانياً، وعلى الرغم من المطالبة الملحة لمنحه الجنسية اللبنانية أو استرجاعها كونه من أصول لبنانية، إلا أنه جوبه بعدم الاستجابة لطلبه، وكان ذلك بإيعاز من المفوض السامي إلى الحكومة اللبنانية[٣٣].

سقطت أوهام الامير جورج لطف الله امام نزاهة رئيس المجلس النيابي الشيخ محمد الجسر، وصلابة المفوض السامي الفرنسي هنري بونسو، وأسقط في يده حلم داعب خياله عدة اشهر، وافرغ جيوبه لمصلحة عمال باعوا أنفسهم ولم ينكروا انهم كانوا دعاته المأجورين. يقول الرئيس بشارة خليل الخوري في مذكراته «حقائق لبنانية» عن محاولة الامير جورج لطف الله هذه: «وبلغت منه «العبقرية» انه اخذ من المتزلفين اليه سندات بالمال الذي أغدقه عليهم. فكان مثله مثل من يخطر بباله ربط الهواء بقيد، او القبض على الماء بيد، ولما فشلت مساعيه وخابت آماله وأراد ملاحقة بعض عماله أمام المحاكم، فنصح له محاموه بأن يقلع عن ذلك، لئلا يكفن ماله باستجلاب الاهانة لنفسه، والفضيحة للطرق التي استعملها»[٣٤].

اما اسكندر رياشي احد ابرز الصحافيين العاملين في خدمة جورج لطف الله، فيقول بعد ان اقام عليهم الامير الدعوى اثر خسارته المعركة نهائياً، وجاء يطالبهم بارجاع المال الذي كانوا يأخذونه منه، وبعد ان ذكر اسماء زملائه أضاف: «ويجب القول ان كل واحد منا مديون بوقف الملاحقة القضائية للرجل نفسه الذي كان جورج لطف الله قد كلفه باقامة الدعوى وهو الاستاذ الكبير عبدالله اليافي الذي اكتسب منذ ذلك الحين صداقة الصحافيين، ومن هذا تبين له كما يقول دوماً «ان صداقة الصحافيين لا تأتي ابداً مجانا». ويضيف رياشي: «هكذا انتهت مغامرة امير قصر الجزيرة، ولكننا اثناءها عرفنا ان الكثيرين من كبار زعماء السياسة واركانها العالية وبينهم احبار من امراء الدين في البلد الذين كانوا يفتخرون امامنا بالتجرد والنزاهة والكرامة، كانوا قد تعرفوا كثيراً على صناديق جورج لطف الله، ولكنهم لم يكونوا صريحين كما كنا نحن، بل كان عندهم الوقاحة لأن ينكروا كل ما كانوا يعرفون اننا نعرفه عنهم»[٣٥].

ومن اسرار هذه الفترة ان لم نقل طرائفها، ما ورد في رسالة وجهها القاضي جرجس صفا

(٣١) بشارة خليل الخوري، حقائق لبنانية، مصدر سابق، ص١٦٣.
(٣٢) اسكندر رياشي، قبل وبعد ص٧٦ ـ وتوفيق وهبة، لبنان في جبائل السياسة ص٤٧.
(٣٣) توفيق وهبة، قضايا ورجال، مصدر سابق ذكره ص٢٠.
(٣٤) بشارة خليل الخوري، حقائق لبنانية، ج١، ص ١٦٢.
(٣٥) اسكندر رياشي، قبل وبعد، ص ٧٧ ـ ٧٩.

نعمة الى ابنه فيليب بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٣٠ ومما ورد فيها: «لم نعد نأخذ خبراً عن الامير جورج وكان قال انه بعد اربعين يوماً يكون في بيروت، واستأجر داراً ولكنه قد مضى على قوله اربعة او خمسة اشهر ولم يحضر. فيريد على ما يظهر ان يتعاطى التجارة وتكثير الثروة ويتعاطى السياسة ايضاً، وهو مارس التجارة وصار ماهراً فيها او زنديقاً، ولكن غيره مارس السياسة ايضاً وصار فيها ماهراً وزنديقاً اكبر. وقد بلغنا مؤخراً ان الامير اشير عليه من وزارة الخارجية في فرنسا، ان يحضر الى هذه البلاد لأجل المداخلة بطلب الرئاسة للجمهورية، وانه حين جاء لم يجئ الا بناء على هذا الايعاز، ولكنه لم يتوفق وذلك لأن امرأته وامرأة بونسو (المفوض السامي الفرنسي) متعاديتان عداوة شديدة، فأثر هذا على سياسة الأمير. لا تظهروا للأمير ادنى جفاء ولكن لا تضحوا من وقتكم شيئاً في خدمة سموه فانها تذهب سدى، ولا تكتبوا باسمكم شيئاً بخصوصه لا مدحاً ولا ذماً، وكذلك اياكم أن تكتبوا شيئاً بحق أحد من رجال الحكومة عندنا، خصوصاً اميل اده رئيس الوزارة لأن امور صهرينا تحت قبضة يده، ولأنه هو في حد ذاته يستحق المدح ولا يجوز له إلا كل ثناء، ولأنه لا يخشى من أحد، لأنه مفوض اليه ان يرتب أمور الحكومة كما يريد، ولأننا نحن نميل اليه، ولا نريد احداً أن يمسه لأنه افضل رجل بالموارنة المحترمين، وبالاجمال لا تصرفوا جهدكم ولا تعبكم الا في شغلكم الذي أنتم فيه. مزقوا هذا التحرير ولا تحفظوه»...[٣٦].

غادر جورج لطف الله لبنان عائداً الى مصر بعد فشله في تحقيق حلمه بالرئاسة، ولا تذكر المصادر التاريخية التي بين أيدينا شيئاً عن حياته فيما بعد. وتبقى العبرة المؤكدة والمستفادة من هذه المحاولة الفاشلة، ان الفساد ليس جديداً في الحياة السياسية اللبنانية، وانما هو قديم قدم الخير والشر في الطبيعة البشرية للانسان، مؤكدين وكما يقول اسكندر رياشي نفسه ان الاشياء التي كانت تجري في السابق بنوع من الظرف والكتمان، ولم تكن العين قد وصلت للوقاحة التي هي فيها الآن!!!

لبنان وسوريا على خط متوازٍ:

وكما هو في لبنان، كذلك في سوريا، فقد تقاطعت الأزمة السياسية والموقف القومي من الاحتلال الفرنسي مع ازمة النظام الجمهوري فطرح العديد من الآراء التي تناولت استبدال النظام الجمهوري واقامة نظام ملكي مكانه، خصوصاً وان تجربة المملكة العربية الدستورية التي اقامها الامير فيصل في سوريا، لا تزال ماثلة كبديل عن الانتداب الفرنسي وممارساته «الاستعمارية» في المناطق السورية. وقد استوحى البعض النجاحات التي حققتها بعض الانظمة الملكية في السعودية ومصر والعراق والاردن وبعض مشيخات دول الخليج. وترددت اسماء العديد من الأمراء والأعيان كمرشحين للعرش السوري، وقد جاء ذلك متزامناً مع ترشيح جورج لطف الله لحكم لبنان. وكان منهم سوريون وآخرون ينتسبون الى دول عربية آسيوية وافريقية وكان في طليعة هؤلاء[٣٧]:

(٣٦) انظر نص الرسالة كاملة في كتابنا: لوحات من الحياة العامة في متصرفية جبل لبنان من خلال مذكرات جرجس صفا نعمة، دار معن، بيروت ٢٠١٣، ص٣١٩ ـ ٣٢٢. والرسالة هي من محفوظات العميد ادونيس جوزف نعمة في دير القمر.

(٣٧) شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ج٢، ص ٦١٠ ـ ٦١٢، انظر ايضاً: ستيفن هامسلي لونغريغ، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٨، ص ٢٣٦.

ـ الملك فيصل الاول ملك العراق، وهو الأولى باسترجاع المملكة التي فقدها سنة ١٩٢٠ إثر معركة ميسلون.

ـ الامير عبدالله بن الحسين، امير شرق الاردن واخو الملك فيصل.

ـ الامير علي بن الحسين، اخو الملك فيصل والامير عبدالله.

ـ الامير زيد بن الحسين اخو الملك فيصل والأميرين عبدالله وعلي.

ـ الامير فيصل بن عبد العزيز آل سعود ـ لاحقاً الملك فيصل ملك السعودية.

ـ الشريف علي، احد افراد الاسرة الهاشمية.

ـ عادل بن اياد، من أشراف تونس.

ـ عباس حلمي، احد احفاد محمد علي باشا، خديوي مصر السابق.

ـ الامير محمد علي، من الاسرة المالكة في مصر.

ـ الداماد احمد نامي، احد الشخصيات السورية.

ـ علي رضا الركابي، وجيه سوري.

لم يكن جميع المرشحين على مستوى واحد من الجدية والاهتمام. فبعضهم رفض زج اسمه في هذه المناورة التي لم يكن منها الا الضغط على القوى الوطنية لتليين موقفها من الانتداب الفرنسي، فالملك السعودي عبد العزيز الذي كان الفرنسيون قد زجوا اسم نجله الامير فيصل، لم ينخدع بالمناورة الفرنسية، ولم تخف عليه اهدافها واخطارها، فابلغ الفرنسيين رفضه ترشيح نجله للعرش السوري وابلغ الزعماء السوريين بموقفه الرافض للاستغلال الفرنسي. في حين ان الامير عبدالله بن الحسين والخديوي عباس حلمي، والامير علي بن الحسين وخصوصاً الامير عبدالله كانوا من اكثر المتحمسين لاعادة الملكية الى سوريا بعد اعادة توحيدها في اطار «مملكة سوريا الطبيعية الكبرى الموحدة»[٣٨].

كانت صعوبات كثيرة تعترض أحلام المرشحين، ولم يكن الاتفاق على شخصية واحدة تحظى بثقة عامة، موضع اجماع او شبه اجماع القوى السياسية، فعملية الحكم في سوريا كانت موضع خلاف جذري لتعلقها بالقضية الوطنية والقومية، فضلاً عن التقاطع مع الاعتبارات السياسية المحلية والاقليمية والدولية، وما كانت تخفيه القوى الاستعمارية الفرنسية والبريطانية من نوايا تتناول مسألتي اضعاف العرب وتجزئة اراضيهم في كيانات سياسية، وتحقيق اماني اليهود في اقامة دولتهم القومية في فلسطين. ففي الداخل السوري لم يكن الزعماء السوريون متحمسين لإعادة الملكية الى سوريا وتنصيب ملك عليهم، اولاً بسبب الاعتبارات الشخصية والعائلية، وثانياً لاختلاف وجهات النظر بين الزعماء والاحزاب والقوى الوطنية، وما تنطوي عليه من توجهات عقائدية وفكرية بدأت تفرض نفسها على الساحة السورية، وخصوصاً في السنوات العشر التي سبقت قيام الحرب العالمية الثانية.

ولم يكن الصراع الخفي تارة والمعلن تارة اخرى بين السعوديين والهاشميين، ببعيد عن تلك المسألة. فالتنافس التاريخي الحاد بين العصبيتين السعودية والهاشمية، وصراعهما على السلطة طوال عقود طويلة، انتهى في سنة ١٩٢٤ باستيلاء الملك عبد العزيز بن سعود حاكم الرياض على الاماكن المقدسة في الحجاز، واجبار الشريف حسين على مغادرة الحكم، الامر

(٣٨) انظر مذكرات الملك عبدالله، الطبعة الثانية، عمان، ص ٣٤٧ ـ ٣٥٦.

الذي زاد العداوة بين الاسرتين. وقد انعكس ذلك على موقف كل منهما في المسائل السياسية التي تتعلق بحكم سوريا والاردن والعراق وغير أماكن. فلا السعوديون كانوا ينظرون بارتياح الى تنصيب ملك هاشمي على سوريا، ولا الهاشميون يقبلون بتنصيب أمير سعودي فيها وذلك للحؤول دون الاخلال بتوازن القوى بين الاسرتين الحاكمتين في كل من السعودية والاردن والعراق. ولعل الملك عبد العزيز عندما رفض ترشيح نجله فيصل لعرش سوريا انما اراد بعمله هذا، ان يقطع الطريق على الهاشميين لترشيح امير هاشمي لهذا العرش.

مشروع المفوض السامي بيو لتنظيم حكم لبنان:

وصل المفوض السامي غبريال بيو الى لبنان في اوائل سنة ١٩٣٩. ويبدو انه كان على اطلاع بالأوضاع السياسية العامة ليس في لبنان فحسب بل في المنطقة عامة. وبعد ان امضى اقل من سنتين في المفوضية العليا، فكر بيو بتغيير النظام السياسي المعمول به كلياً، واستبداله بنظام آخر يكون اكثر ملاءمة لطبيعة المجتمع اللبناني، وافضل استجابة لحاجاته الضرورية واكثر واقعية، وقد وضع تصوراً للحالة السياسية، مؤداها ان لبنان بلد صغير، وضع له نظام سياسي واداري فضفاض على نمط الأنظمة الديموقراطية المعتمدة في الدول الاوروبية الكبيرة. وان امكانات لبنان المحدودة لا تتحمل الاعباء المادية التي يتطلبها تطبيق مثل هذا النظام. لذلك كانت الموازنة اللبنانية تقع دائماً في عجز. ثم ان اهل البلاد غير مهيئين مدنياً وسياسياً ونفسياً لممارسة هذا النظام. وقد أورد بيو بعض التفاصيل لما يتعلق بالعوامل التي تعيق تطور النظام وتقدمه، فذكّر بالاقطاع السياسي والاقطاع الاقتصادي، والصراع الحزبي الهادف الى جني المكاسب الشخصية، ورأى ان الحكم في بيروت كما في دمشق يجب أن يكون ملكياً ليس هاشمياً ولا سعودياً، وانما أمير مسيحي ليس كاثوليكياً او أرثوذكسياً وانما بروتستانتياً. فالكاثوليكي عرضة للاتهام بالتمييز، والارثوذكسي سيواجه المتاعب ذاتها، اما البروتستانتي فقد تبين بالاختبار ان بامكانه ان يقوم بدور الحكم في بلاد الشرق، وان المفكر المتحرر يعيبه دائماً بنظر شعوب الشرق الشديدة التمسك بالدين انه ملحد كافر. ويخلص بيو مقترحاً، ان عاهلاً في مقتبل العمر ومن اصحاب الكفاءة العالية بالادارة، ويكون في مقتبل العمر بحيث يستطيع ان يكرس نحو عشرين سنة من عمره للعمل باندفاع وامانة واخلاص ويساعده مجلس يتألف من عدد من الأعضاء، وتتمثل فيه الطوائف والمذاهب، وهو مجلس طائفي وتضامني في الوقت ذاته، وتدوم ولايته فترة طويلة من الزمن مما يخفف من حدة الصراعات والنتائج السلبية المضرة التي ترافق العمليات الانتخابية(٣٩).

ان من يتتبع المحطات الأساسية للأزمات اللبنانية، وخصوصاً في مفاصلها الكبرى، منذ أن بدأت الحياة الدستورية في لبنان، وصولاً الى الأزمة التي يعيشها الكيان حالياً، نرى ان خطأ بيانياً يتنامى صعوداً نتيجة العوامل المضافة، التي تحمّل في كل مرة الأزمة اللبنانية، المزيد من التعقيدات الاقليمية والدولية. واذا كان الوطن

(٣٩) Gabriel, Puaux: Deux Annés Au Levant: Souvenirs de Syrie et du Liban 1939 - 1940 Paris, Hachette 1952 P.56- 58.

اللبناني ينوء تحت عبء أزمته البنيوية والكيانية والاقتصادية، فكيف له أن يحتمل تقاطع ازمته الداخلية مع ازمة المنطقة والجوار والعالم؟! لقد استعصت على الحل كل المحاولات التي بذلها سياسيو الداخل والخارج وذلك نتيجة العجز عن تشخيص الداء وتوصيف الدواء، وما ذلك الا لأن الأزمة اللبنانية تحولت بفعل الزمن الى أزمة كيان وأزمة سياسة وأزمة اقتصاد، وهي بذلك اصبحت جزءاً من أزمة اقليمية ودولية تحسم نتائجها، بانتهاء ازمة المنطقة التي هي جزء من ازمة العالم حتى لا نقول انها ربما كانت هي بالذات، ازمة العالم المعاصر.